المصدر : الاهرام
التاريخ : ١٤ديسمبر ١٩٩٥

ملف الأسرى الشهداء.. لايزال مفتوحا !!

أحمد يوسف القرعى

تخطىء إسرائيل كثيراً لو اعتقدت ان مجرد تكليف جنرال متقاعد برئاسة التحقيق فى جرائم قتل الأسرى المصريين فى حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧ سوف يغلق ملف اسرانا الشهداء واننا - حكومة وشعبا - سوف نكف بالتالى عن متابعة الكشف عن اركان الجريمة وتحديد المسئولية الجنائية لمجرمي الحرب وملاحقاتهم القانونية اينما كانوا وأين كان موقعهم السياسى وذلك للمثول أمام محكمة مصرية او دولية تحكم بقواعد القانون الدولى العام لا بقوانين إسرائيل الداخلية باعتبار ان الجريمة من افظع جرائم الحرب.

لقد قرر شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل منذ ايام قليلة - تكليف الجنرال شلومو لاهات عمدة تل ابيب السابق بالتحقيق في جرائم قتل الأسرى المصريين وذلك للمرة الأولى منذ الكشف عن اول خيط فى الجريمة فى ٤ أغسطس الماضى استنادا لرواية العميد احتياط متقاعد اريه بيرو الذى اعترف وحده بقتل حوالى ٤٨ اسيراً مصرياً فى حرب ١٩٥٦.

وفضلاً عن التاخير فى تشكيل مثل هذه اللجنة - اربعة اشهر كاملة فانه لم يعلن حتى الآن عن اعضائها او إبعاد صلاحياتها سواء من ناحية استدعاء الجناة او الشهود وعما إذا كان تقريرها النهائي ياخذ صفة سياسية امنية أم صفة قضائية مدنية او عسكرية وهل سوف تمارس اللجنة عملها علناً أم فى السرية التامة وإلى اى حد يمكن اطلاع مصر على مجريات عمل اللجنة او النص الكامل لتقريرها النهائى.

وتخطىء حكومة إسرائيل كذلك إذا كانت قد اقدمت على مثل هذه اللجنة كمناورة سياسية من قبل حزب العمل تسبق الانتخابات التشريعية شهور قليلة لمحاولة ضرب اليمين أو إحراجه حيث تشير اصابع الاتهام إلى رموز كثيرة من قوى اليمين المتطرف تورطوا فى عمليات قتل الأسرى المصريين فى مقدمتهم رافائيل ايتان وأريئيل شارون

وتخطىء حكومة إسرائيل ايضاً لو اعتقدت ان مهمة مثل هذه اللجنة سوف تقتصر عند حد تقدير تعويضات اسر ضحايا القتلى المصريين وكانت إسرائيل قد اعربت عن استعدادها منذ اسابيع قليلة وللمرة الأولى سدفع التعويضات اللازمة وتخطىء حكومة إسرائيل لو اعتقدت هذا لأن شهداءنا الأبرار لن يعوضهم مال قارون وحتى وإن دفعوه كاملاً ومطالبة المصريين بالتعويض المادى يأتى لتاكيد واستكمال اركان الجريمة لا اكثر ولا اقل وان المستهدف شق محاكمة مجرمى الحرب محاكمة مصرية او دولية للقصاص. واخيراً.. تخطىء إسرائيل لو انها حاولت الرهان بقضية أسرانا الشهداء مقابل استجابتها لتطورات عملية السلام فى المنطقة على مختلف المسارات فالقضية هنا قانونية قضائية فى المقام الأول ولا تدخل ضمن الأوراق السياسية التى تتداولها عملية السلام وتعلم إسرائيل - قبل غيرها - كم تشغل هذه القضية هاجس الشارع المصرى وانها قضية قومية فى المقام الأول تحظى باهتمام الرئيس مبارك شخصياً بقدر ما تحظى باهتمام الرأى العام المصرى ويكفى تصريحات الرئيس بعدم السماح بإغلاق ملف القضية أو الاستهانة بحقوق ومشاعر المصريين باعتبارها قضية ذات حساسية بالغة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية